

قياس وتقييم تعدد أسعار الصرف الرسمية في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ باستخدام تقنية تحليل الموجة

د. حسين محمد علي *

د. بشرى علي علي **

أحمد جمال عبد الهادي ***

(تاريخ الإيداع ٢٠٢٦/٣/١٦ - تاريخ النشر ٢٠٢٦/٥/٤)

□ ملخص □

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تعدد سعر الصرف في سورية خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٢٤ وفق Frenkel and Razin وتقنية تحليل الموجة، عبر تحليل موجي يتيح فصل التذبذبات حسب الأفق الزمنية وقياس مساهمة كل مقياس في التباين الكلي. اعتمدت الدراسة بيانات شهرية لعدة سلاسل تمثل النوافذ الرسمية وشبه الرسمية وقنوات التجارة الخارجية مع اختلافات في طول العينات بحسب تاريخ توافر كل نشرة سعر صرف. تم قياس تعدد سعر الصرف عبر علاوة سعر الصرف التي تتيح قياس تباعد أسعار الصرف المتعددة عن السعر الرسمي، كما طُبقت تقنية التحويل الموجي المتراكب الأقصى (MODWT (Maximal Overlap Discrete Wavelet Transform) بمرشحات ملائمة لكل سلسلة، ثم تم قياس مكون التباين الموجي لتحديد ما إذا كانت التقلبات تقاس بوضوءاء قصيرة الأجل أم بموجات متوسطة وطويلة الأجل. استخدمت طريقة Bilen-Huzurbazar لكشف القيم المتطرفة وتحديد تواريخ الصدمات التي تُحدث تحولات هيكلية داخل السلاسل. أظهرت النتائج أن علاوة سعر صرف البدلات وفق Frenkel and Razin كانت الأعلى قيمة، بالمقابل كان سعرا التجارة للصادرات والمستوردات الأقل قيمة لعلاوة سعر الصرف بهدف الحفاظ على القطع الأجنبي ورفع الإيرادات. أظهرت النتائج كذلك أن الجزء الأكبر من التباين يتمركز في مقاييس الموجات المتوسطة والطويلة لمعظم أسعار الصرف، بما يعكس أثر اختلافات هيكلية في سوق القطع وتوقعات التضخم، واتساع الفجوات بين الوحدات الزمنية. وتبرز صدمات متزامنة مع بعضها في فترات محددة ولا سيما خلال ٢٠٢٠-٢٠٢٤، ما يشير إلى انتقال عدم الاستقرار بين القنوات عبر الفجوات السعرية وسلوك التحوط. تدعم النتائج الحاجة إلى سياسات تقلص الفجوات الزمنية بين أسعار الصرف وتُحسن إشارات السعر وتحد من التشوهات التي يولدها تعدد سعر الصرف.

الكلمات المفتاحية: تعدد سعر الصرف - تحليل الموجات - التراكب الأقصى - مكونات التباين - سورية.

*أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة طرطوس، طرطوس، huseinsaf7074@gmail.com.

**أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة طرطوس، طرطوس، BushraAli@tartous-univ.edu.sy.

***طالب دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة طرطوس، طرطوس، ahmad.m1.hdi88@hotmail.com.

Measuring and Evaluating the Multiplicity of Exchange Rates in Syria during the Period 2010-2024 using Wavelet Analysis

Dr. Hussein Muhammad Ali*

Dr. Bushra Ali Ali**

Ahmed Jamal AbdulHadi***

(Received 16/3/2026.Accepted 4/5/2026)

□ABSTRACT □

This study aims to measure exchange rate multiple in Syria during the period 2010–2024 using Frenkel and Razin and wave analysis techniques. Wave analysis allows for the separation of fluctuations according to time horizons and the measurement of each measure's contribution to the overall variance. The study utilized monthly data from several series representing official and semi-official exchange rate windows and foreign trade channels, with varying sample sizes depending on the availability date of each exchange rate bulletin. Exchange rate multiple was measured using the exchange rate premium, which allows for the measurement of the divergence of multiple exchange rates from the official rate, Maximum Modulated Wavelet Transform (MOWT) was applied with appropriate filters for each series, and the wavelet variance component was measured to determine whether fluctuations were driven by short-term noise or by medium- and long-term waves. The Bilen–Huzurbazar method was also used to detect outliers and identify the dates of shocks that cause structural shifts within the series. The results showed that the exchange rate premium for allowances had the highest value, while the trade prices for exports and imports carried the lowest exchange rate premiums. The results also showed that the bulk of the variance is concentrated in the medium and long-term timescales of most exchange rates, reflecting the impact of chronic imbalances in the foreign exchange market, inflation expectations, and widening gaps between exchange rates. Simultaneous shocks emerged at specific intervals, particularly during 2020–2024, indicating the transmission of instability between channels via price gaps and hedging behavior. The findings support the need for policies that narrow gaps, improve price signals, and mitigate the distortions generated by multiple exchange rates.

Keywords: Exchange rate multiplicity - Wave analysis - Maximum superposition - Contrast components-Syria.

*Assistant Professor- Department of Banking and Financial Sciences - Faculty of Economics - University of Tartous - Tartous – Syria, husseinsaf7074@gmail.com

**Assistant Professor - Department of Banking and Financial Sciences - Faculty of Economics –University of Tartous - Tartous – Syria, BushraAli@tartous-univ.edu.sy

***Phd student - Department of Banking and Financial Sciences - Faculty of Economics - University of Tartous - Tartous – Syria. ahmad.ml.hdi88@hotmail.com

المقدمة:

بدأ استخدام أنظمة سعر الصرف المتعدد في البلدان النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل أكبر مع انهيار نظام بريتون وودز الذي كان يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بالذهب (Reinhart & Rogoff, 2004).

يشير مفهوم تعدد أسعار الصرف إلى اعتماد الدولة على أكثر من سعر صرف لتسوية المعاملات الداخلية والخارجية والتي تختلف من دولة لأخرى (Lizondo, 1985). وتظهر أسعار الصرف المتعددة في دولة ما نتيجة رغبة الدولة باستخدام أسعار صرف مختلفة لمعاملاتها المختلفة بهدف تحقيق بعض الأهداف كزيادة الحصيلة من صادرات السلع والخدمات أو إعاقة بعض المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد أو تخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي من الحكومة من أجل الاستيراد وخدمة الديون، وغرض الرقابة على أسعار الصرف الأجنبي إذا تدهورت أرصدها الدولية وارتفعت المديونية الخارجية (Ghei and Kiguel, 1992; Fan, 2004). في هذه الحالة، يكون في الدولة سوقين للصرف الأجنبي أحدهما رسمي حيث تكون قيمة العملة منخفضة، والثانية هي السوق السوداء غير الرسمية والمعتمدة على آلية التوازن بين الطلب والعرض على النقد الأجنبي مما يجعلها ذات أسعار أعلى من الأسعار الرسمية (عبد زيار; اسماعيل، 2021).

في سورية اعتمد المصرف المركزي نظام تعدد سعر الصرف خلال حقتين زمنيتين، امتدت الفترة الأولى من عام ١٩٨٧ حتى عام ٢٠٠٦، حيث تم تحويل نظام سعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة من خلال ربط الليرة السورية بوحدة حقوق السحب الخاصة وبناءً عليه تم توحيد أسعار الصرف المتعددة عام ٢٠٠٦. والفترة الثانية خلال 2011-2024، إذ أصدر المصرف المركزي بالتدريج ست نشرات لسعر صرف الليرة السورية حتى الشهر ١١ من عام ٢٠٢٤، لذلك جاءت هذه الدراسة لقياس وتحليل أسعار الصرف المتعددة المصدرة بما يسمح بتقييم هذا النظام المتعدد من حيث نجاحه في ضبط سعر الصرف خلال الفترة 2010-2024 وما يمكن أن يقدمه من توصيات للجهات القائمة على إدارة سعر الصرف، خاصةً مع نشر المصرف المركزي في الشهر السادس من عام ٢٠٢٦ لنشرة سعر صرف المصارف مع هامش سعري ١٥%.

١ - الدراسات السابقة:

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة حول تعدد أسعار الصرف ندرة واضحة، إذ ارتبطت هذه الدراسات بحالات الدول التي اعتمدت على أسعار الصرف المتعددة، مع عدم تناولها لأسلوب أو طريقة تقيس تعدد أسعار الصرف، وإنما تناولت فقط تقييم الأسعار وتحليلها، وانعكاسها على قطاعات اقتصادية مختلفة. تناولت دراستا (Hori and Wong, 2008; Kubo, 2013) ظاهرة تعدد أسعار الصرف في ميانمار، حيث تم تطبيق سعري صرف الأول هو سعر صرف رسمي للكيات مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة، والثاني هو سعر الصرف في السوق الموازي وفسرت الدراسة أسباب اتباع تعدد أسعار الصرف بغرض الضرائب الضمنية على الصادرات والمستوردات للقطاعين العام والخاص. وأسهم هذا النظام لاحقاً إلى تحول نظام سعر الصرف عام ٢٠١٢ إلى التعويم المدار بغرض التخلص من الآثار السلبية لتعدد سعر الصرف. قدمت دراسة (Erian, 1994) تجربة مصر مع تعدد أسعار الصرف عام ١٩٦٩. حيث تم اعتماد نظام أسعار الصرف المتعددة لتحفيز السياحة والتحويلات المالية، وعرضت أسعار صرف تفضيلية لهذه المعاملات، وقد تم ذلك

وسط ضغوط على احتياطات النقد الأجنبي في البلاد. لكن وحتى عام ١٩٧٩، حاولت مصر معالجة المشاكل التي أحدثتها نظام سعر الصرف المعقد من خلال إصلاحات مختلفة، مثل إدخال أسعار جديدة أو تعديل الأسعار الحالية. فشلت هذه التدابير المؤقتة في حل القضايا الأساسية. أدى التعقيد المتأصل في الأسعار المتعددة إلى نظام غامض بشكل متزايد ويصعب إدارته. غالباً ما كانت الجهود الرامية إلى تثبيت استقرار السوق الموازية غير الرسمية أو التأثير عليها تأتي بنتائج عكسية، مما أدى إلى إنشاء أسواق غير رسمية جديدة. في عام 1991، شرعت مصر في إصلاح جذري وشامل، وتوحيد أسعار الصرف كجزء من برنامج أوسع للتكيف الاقتصادي.

طبق السودان وفق دراسات (Kiguel and O'Connell, 1994; El-Erian, 1994) نظام أسعار الصرف المتعددة لإدارة احتياطياته من النقد الأجنبي وتحقيق أهداف سياسية محددة. ومع ذلك، أصبح النظام السوداني أكثر تعقيداً مع تطبيق أسعار مختلفة على قطاعات ومعاملات مختلفة. وقد أدى هذا التعقيد، إلى جانب ضعف القدرة الإدارية وعدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلى تشوهات كبيرة وانعدام الكفاءة. في عام 1992، حاول السودان توحيد أسعار الصرف في سعر صرف واحد موحد، على غرار نهج مصر. وكان هذا أيضاً جزءاً من جهد إصلاحي أوسع نطاقاً يهدف إلى تحسين الأداء الاقتصادي والمالي. أدت الضغوطات التي تعرضت لها السودان إلى عودة النظام المزدوج لسعر الصرف عام ١٩٩٣. عرض (Sherwood, 1956) تجربة فنزويلا التي طبقت نظاماً خاصاً لأسعار الصرف يسمى سعر تصدير الجزاء Penalty Export Rate على شركات النفط الأجنبية العاملة في البلاد. حيث يهدف هذا النظام إلى تحقيق إيرادات للحكومة من خلال إلزام هذه الشركات ببيع جزء من حصيلة صادراتها من العملة الأجنبية بسعر صرف أقل من السعر الرسمي. استخدمت فنزويلا نظام سعر تصدير الجزاء لتحقيق إيرادات حكومية من شركات النفط الأجنبية، وكذلك محاولة تقليل اعتماد الاقتصاد على صناعة النفط. يتضمن النظام سعر صرف خاص أقل من السعر الرسمي، يُطبق على جزء من حصيلة صادرات النفط بهدف زيادة إيرادات الدولة وتوجيهها نحو تنمية قطاعات أخرى. التعقيب على الدراسات السابقة:

أظهرت مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت تجارباً لدول اعتمدت تعدد أسعار الصرف تبايناً في النتائج، ففي حين كان تعدد أسعار الصرف حلاً غير ناجح لبعض الدول مثل ميانمار ومصر اللتان احتاجتا إلى إصلاحات كثيرة في الاقتصاد وبعدها توحيد أسعار الصرف، تمكنت فنزويلا من تحقيق الأهداف المرجوة للنظام من خلال زيادة الإيرادات الحكومية. في سورية، كانت التجربة الأولى خلال الفترة ١٩٨٧-٢٠٠٦، وتم توحيد أسعار الصرف المتعددة آنذاك كجزء من إصلاح نظام سعر الصرف وربط الليرة السورية مع وحدة حقوق السحب الخاصة، وشهدت الليرة السورية آنذاك استقراراً تزامناً مع استقرار اقتصادي (مصرف سورية المركزي، ٢٠١٠)، ومع عدم وجود دراسات (وفق علم الباحثين) تناولت تعدد أسعار الصرف المتعددة في سورية خلال الفترة الزمنية الحديثة مع التجربة الثانية لتعدد أسعار الصرف تكون مساهمة هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في تقييم تجربة سورية مع تعدد أسعار الصرف خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤، مع قياس تعدد أسعار الصرف وفقاً لمنهج (Frenkel and Razin) وتقنية تحليل الموجة.

٢ - مشكلة البحث:

تعدّ مسألة تعدد أسعار الصرف في الاقتصاد مثار جدل في الأدبيات النظرية والتطبيقية لما تسببه من إشكاليات ترتبط بالثقة بالعملة الوطنية والاقتصاد ككل، فقد يترتب عليها تكاليف كبيرة تنعكس سلباً على الاقتصاد مثل تشويه الأسعار النسبية، وتوسيع الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد، وتعقيد إدارة السياسة النقدية والمالية (Ghei and Kiguel, 1992). ولكن في ظل عدم الاستقرار وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية قد تكون الحل الوحيد أمام القائمين على السياسة النقدية كما أشارت دراسة (Fan, 2004). تتمثل مشكلة البحث في سورية في جدوى اعتماد المصرف المركزي على أسعار صرف متعددة لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي عانى منها الاقتصاد السوري مثل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، وضعف الاستثمار المحلي، واتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة البحث بالسؤال الرئيس الآتي:

كيف يمكن تقييم نظام تعدد أسعار الصرف في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤؟

يتفرع عن السؤال الرئيس السؤالين الآتيين:

1. كيف يمكن قياس تعدد أسعار الصرف التي اعتمدها مصرف سورية المركزي خلال الفترة 2010-2024 وفقاً لمنهج (Frenkel and Razin)؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أسعار الصرف المتعددة التي اعتمدها مصرف سورية المركزي خلال الفترة الزمنية 2010-2024 وفق تقنية تحليل الموجة؟

٤- أهمية البحث والأهداف:

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة بالإضاءة على ظاهرة تعدد أسعار الصرف في سورية من خلال قياس تعدد أسعار الصرف والتحقق من وجود فروق إحصائية بين أسعار الصرف المتعددة المعتمدة وهو ما قد يقدم أدلة جديدة للأدبيات النظرية والتجريبية التي تناولت هذه الظاهرة. وتنعكس الأهمية التطبيقية للدراسة على القائمين على سياسات سعر الصرف في مصرف سورية المركزي حيث تمّ تقديم توصيات ومقترحات حول جدوى سياسة تعدد سعر صرف الليرة السورية التي تم اعتمادها.

وبناءً عليه تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل تعدد أسعار الصرف التي اعتمدها مصرف سورية المركزي خلال الفترة 2010-2024 وفقاً لمنهج (Frenkel and Razin) ووفقاً لتقنية تحليل الموجة.

٥- المواد وطرائق البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي واستخدام إحصاءات الاختبارات الوصفية والقياسية لتطور أسعار الصرف المتعددة في سورية واستخدام الأسلوب المقدم (Frenkel and Razin, 1985; 1986) وتقنية تحليل الموجة.

٥-١ مجتمع وعينة البحث:

تمثل الجمهورية العربية السورية مجتمع الدراسة والعينة. إذ تم تطبيق الدراسة على سورية.

٥-٢ الفترة الزمنية للدراسة:

امتدت الفترة الزمنية للدراسة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ (الشهر ١١ من عام ٢٠٢٤). امتدت الفترة الزمنية لسعر الصرف الرسمي (سعر الشراء وسعر البيع) من عام ٢٠١٠، بينما تراوحت الفترة الزمنية لأسعار الصرف الأخرى من عام ٢٠١١-٢٠٢٤.

٣-٥ متغيرات البحث:

تضمنت متغيرات الدراسة أسعار سعر الصرف المتعددة بتردد شهري التي أصدرها المصرف المركزي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤، والتي تُعد الأساس الذي تم الاعتماد عليه لقياس علاوة سعر الصرف وفقاً لمنهج (Frenkel and Razin).

سعر الصرف: تم استخدام النشرة الرسمية المصدرة عن المصرف المركزي والمكتب المركزي للإحصاء حول سعر صرف الليرة السورية:

- نشرة السوق الرسمية EXC1 (مبيع EXC1S ، شراء EXC1B): بدأ إصدار هذه النشرة من 12 كانون الثاني منذ عام 2008.

- نشرة الحوالات والصرافة EXC2 : بدأ إصدار هذه النشرة من 14 شباط عام 2012 حتى الآن.

- نشرة البدلات EXC3 : بدأ إصدار هذه النشرة من 19 كانون الأول عام 2021 حتى 21 نيسان عام 2024.

- نشرة السوق الرسمية (الوسطى) EXC4 : بدأ إصدار هذه النشرة من 21 نيسان عام 2023.

- نشرة أسعار شركات الصرافة EXC5 : بدأ إصدار هذه النشرة من 28 شباط عام 2012 حتى 17 آب عام 2017.

- سعر الصرف الخاص بتقييم الصادرات EXCEXP والمستوردات EXCIMP : بدأ إصدار هذه النشرة من عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٤.

علاوة تعدد سعر الصرف: (تم التعريف بالمعادلة الخاصة بحساب العلاوة في فقرة قياس تعدد سعر الصرف)

- علاوة تعدد سعر نشرة الحوالات والصرافة EXBANK: فرق سعر الصرف في شركات الحوالات والصرافة عن سعر الصرف الرسمي.

- علاوة تعدد سعر صرف البدلات EXGOV: فرق سعر الصرف في نشرة البدلات عن سعر الصرف الرسمي.

- علاوة تعدد سعر متوسط السعر الرسمي EXOFF: فرق سعر الصرف في نشرة متوسط السعر الرسمي عن الرسمي.

- علاوة تعدد نشرة أسعار شركات الصرافة EXCOM: فرق سعر الصرف في نشرة أسعار الصرافة عن الرسمي.

- علاوة تعدد نشرة أسعار الصادرات EXP-OF: فرق سعر الصرف في سعر صرف الصادرات عن سعر الصرف الرسمي.

- علاوة تعدد نشرة أسعار المستوردات IMP-OF: فرق سعر الصرف في سعر صرف المستوردات عن سعر الصرف الرسمي.

٥-٤ الفرضيات:

الفرضية العدم الأولى H01: لا يوجد تعدد أسعار صرف في سورية وفق منهج Frenkel and Razin.

الفرضية العدم الثانية H02: لا توجد فروق معنوية وفقاً لتقنية تحليل الموجة بين مساهمة المقاييس القصيرة W1-W2 ومساهمة المقاييس المتوسطة والطويلة W3-W7 في تفسير التباين الكلي لأسعار الصرف المتعددة في سورية.

الفرضية العدم الثالثة H03: لا توجد فروق معنوية في بنية تباين تحليل الموجة وتوزيع مساهمات التباين عبر المقاييس بين نوافذ أسعار الصرف المتعددة في سورية.

٥-٥ الأساليب التحليلية والقياسية المستخدمة:

٥-٥-١ قياس علاوة سعر الصرف وفق (Frenkel and Razin):

تعرف علاوة سعر الصرف بأنها الفجوة النسبية بين السعر المالي والسعر التجاري (Frenkel and Razin, 1985)، وقدم الباحثان تعريفاً مباشراً للعلاوة على أنها الفرق المئوي بين e (سعر صرف الحساب الجاري) و s (سعر صرف الحساب المالي)، وهو ما يجعلها مؤشراً كمياً على التشوه الذي يولده تطبيق سعرين على معاملات مفصولة تنظيمياً. فعندما تكون العلاوة موجبة يصبح الحصول على النقد الأجنبي لأغراض مالية أكثر كلفة من الحصول عليه لأغراض تجارية، فتتغير أسعار العائد بين الأصول المحلية والأصول المرتبطة بالعملة الأجنبية، وتتغير حوافز الادخار والاقتراض والتحويل.

إذا كان e هو سعر الصرف للتجارة أو للمعاملات الجارية، و s هو سعر الصرف المالي أو لمعاملات الحساب الرأسمالي وكلاهما يقيس سعر العملة الأجنبية بوحدات العملة المحلية، فإن علاوة سعر الصرف تحسب وفق العلاقة الآتية (Frenkel and Razin, 1985; 1986):

$$\text{Premium} = (s / e) - 1$$

$$\text{Premium (\%)} = [(s / e) - 1] \times 100$$

على افتراض أن سعر الصرف للتجارة $e=10000$ ، وسعر الصرف لمعاملات رأس المال $s=14000$ ، هذا يعني أن علاوة سعر الصرف هنا تكافئ ٤٠٪، أي أن الدولار في النافذة المالية أعلى بنسبة 40% من النافذة التجارية. وعلاوة سعر الصرف النسبية هذه تمثل شدة التشوه في سعر الصرف وتحدد أيضاً حوافز المراجعة.

وبالتالي يمكن تقييم ظاهرة تعدد سعر الصرف في الاقتصاد من خلال ملاحظة تطور علاوة سعر الصرف عبر الزمن، وكلما اقتربت النسبة من الصفر، كانت ظاهرة تعدد سعر الصرف أقل، وبالعكس كلما ابتعدت علاوة سعر الصرف عن الصفر كانت ظاهرة تعدد سعر الصرف مرتفعة في الاقتصاد (Frenkel and Razin, 1985; 1986)، تم الاعتماد على هذه المنهجية في الدراسة الحالية لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى، إذ تم مقارنة كل سعر صرف في الاقتصاد مع متوسط سعر البيع والشراء لسعر الصرف الرسمي المصدر عن المصرف المركزي.

٥-٥-٢ تقنية تحليل الموجة:

تم الاعتماد على الأساليب القياسية ذات الصلة لاختبار فرضية الدراسة الثانية والثالثة باستخدام تقنية تحليل الموجة وتحليل التباين عبر تقنية تحليل الموجات (MODWT) مع مرشح Haar لأن تردد البيانات لدينا مرتفع (شهري).

تعد تقنية التحويل الموجي المتراكب الأقصى MODWT صيغة غير مخفضة من التحويل الموجي المتقطع DWT، تُحلل السلسلة الزمنية إلى معاملات موجية ومعاملات تمهيدية عبر مستويات زمنية متعددة دون حذف مشاهدات أثناء التحويل. تتميز MODWT بأنها تصلح للسلاسل الزمنية ذات أي طول، وتمنح ثباتاً أفضل تجاه الإزاحة الزمنية مقارنةً بـ DWT، لذلك تُستخدم بكفاءة في تحليل التقلبات والدورات والصدمات في السلاسل الاقتصادية والمالية. وتُعد هذه التقنية مناسبة لتفكيك التباين الكلي للسلسلة إلى مكونات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، مما يساعد على تحديد مصدر عدم الاستقرار الزمني داخل البيانات (Percival and Walden, 2000).

يتم تطبيق تحويلات الموجة على البيانات الزمنية من خلال تفكيك السلسلة إلى مكونات تردد مختلفة، مما يمكن من تحديد الأنماط على مستويات متعددة. يتم تنفيذ هذه العملية عادةً باستخدام تحليل الموجة المتراكب الأقصى (MODWT)، الذي يحتفظ بطول السلسلة الأصلية ويتميز بعدم تأثره بالتحويلات الزمنية، مما يجعله ملائماً لتحليل البيانات الاقتصادية غير المنتظمة (Percival and Walden, 2000). تحديد القيم المتطرفة لأسعار الصرف المتعددة باستخدام تقنية 'Bilen-Huzurbazar Outlier Detection' عبر تحليل الموجات المتحولة (MODWT) مع مرشح Haar.

يتم تنفيذ تفكيك الموجة Wavelet decomposition باستخدام مرشح موجي مثل مرشح Daubechies أو Haar لتفكيك البيانات إلى مستويات متعددة. يمثل كل مستوى نطاق تردد مختلفاً، مما يتيح فحص الديناميكيات قصيرة وطويلة الأجل. في MODWT، يتم تفكيك السلسلة الزمنية إلى مكونات التفاصيل والتقريب في مستويات مختلفة (Adebayo et al., 2024). تمكن هذه التقنية من فصل تقلبات طويلة الأجل عن متوسطة وقصيرة الأجل، ومعرفة مصادر تقلبات أسعار الصرف المتعددة إن كان من مصدر طويل، أو متوسط أو قصير الأجل. كما يمكن أيضاً من تحديد تواريخ فواصل القيم المتطرفة لأسعار الصرف المتعددة مما يُسهل في عملية تقييم أسعار الصرف المتعددة المعتمدة خلال فترة الدراسة.

٦- الإطار النظري لتعدد أسعار الصرف:

٦-١ مفهوم تعدد أسعار الصرف:

تمثل أسعار الصرف المتعددة نظام تستخدم فيه الدولة أكثر من سعر صرف واحد لتسوية معاملات الصرف الأجنبي. وفي حين تستخدم معظم الدول التي تستخدم هذا النظام سعرين، يستخدم البعض ثلاثة أو أكثر (Lizondo, 1985). إن نظام أسعار الصرف المتعددة ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو سياسة تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة بدلاً من وجود سعر صرف واحد لجميع المعاملات التجارية، يتم استخدام أسعار صرف مختلفة لفئات مختلفة من السلع والخدمات (Gardin, 1958).

حلل (Frenkel and Razin, 1985; Adams and Greenwood, 1985) نظام تعدد أسعار الصرف من جهة أنظمة أسعار الصرف المزدوجة، إذ يتم إجراء المعاملات المالية الدولية بأسعار صرف

^١ تم استخدام هذه التقنية لتحديد تواريخ التغيرات الكبيرة في السلسلة الزمنية، خاصة أن المتغيرات لدينا لا تتمتع بالتوزيع الطبيعي.

مختلفة عن تلك المستخدمة في المعاملات التجارية. حيث يعادل نظام أسعار الصرف المزدوجة فرض تعريف على المعاملات المالية الدولية، مما يجعل نظام أسعار الصرف المزدوجة وضوابط رأس المال متشابهين أساساً. أشار (Hori and Wong, 2008) أن تعدد أسعار الصرف نظام اقتصادي، حيث يوجد أكثر من سعر صرف واحد للعملة نفسها في السوق الرسمي لسعر الصرف. وهذا يعني أن قيمة العملة نفسها قد تختلف بشكل كبير تبعاً لنوع المعاملة التي تتم بها. عادة ما يُستخدم هذا النظام في الدول التي تعاني من نقص في العملات الأجنبية أو لديها سياسات اقتصادية خاصة للتحكم في سعر صرفها.

٦-٢ تعدد سعر الصرف وفق صندوق النقد الدولي

يُعد مفهوم تعدد أسعار الصرف من المفاهيم ذات الطبيعة القانونية والاقتصادية المركبة في أدبيات صندوق النقد الدولي. فمن الناحية القانونية، يستند المفهوم إلى المادة الثامنة، القسم الثالث من اتفاقية الصندوق، التي تحظر على الدول الأعضاء، أو على وكالاتها المالية، الدخول في ترتيبات عملة تمييزية أو ممارسة تعدد أسعار الصرف من دون موافقة الصندوق (IMF, 2019). ولا يقدم هذا النص تعريفاً رقمياً مباشراً للمفهوم، بل يؤسس للقاعدة القانونية التي تمنع وجود أسعار صرف متعددة أو تمييزية داخل إقليم الدولة العضو عندما تكون ناتجة عن تدخل رسمي. وقد أوضح صندوق النقد أن مصطلح تعدد العملة لا يقصد به وجود أكثر من عملة متداولة، بل وجود أكثر من سعر صرف مطبق داخل الإقليم الاقتصادي نفسه (IMF, 2019).

أما من الناحية الكمية، فقد حدد القرار رقم ٦٧٩٠-٤٣/٨١ لعام ١٩٨١ معياراً رقمياً للحكم على وجود ممارسة تعدد أسعار الصرف، إذ تعد الممارسة قائمة عندما يؤدي إجراء رسمي من قبل الدولة أو وكالاتها المالية إلى نشوء فرق يزيد على ٢% بين سعر الشراء وسعر البيع في معاملات الصرف الفورية. كما وسع القرار نطاق التقييم ليشمل المعاملات غير الفورية عندما تتجاوز الفروقات الحدود التجارية المعقولة المرتبطة بالتكاليف والمخاطر، وكذلك حالات أسعار الصرف المتقاطعة عندما تظهر فروقات غير مبررة عن أسعار الأسواق الرئيسية. وبذلك أصبح معيار ٢% مؤشراً كمياً عملياً للتمييز بين الفروق التجارية المقبولة وبين الفروق التي تعكس تعدداً فعلياً في أسعار الصرف (IMF, 2008).

ومع تحديث سياسة صندوق النقد الدولي بشأن ممارسات تعدد أسعار الصرف، الذي أصبح نافذاً في ١ شباط ٢٠٢٤، اتجه الصندوق إلى تعريف تشغيلي أكثر ارتباطاً بواقع السوق. ووفق هذا التعريف، لا يكفي وجود فرق بين سعرين للحكم بوجود تعدد في أسعار الصرف، بل يجب أن يكون الفرق ناتجاً عن إجراء رسمي يتعلق بمعاملة صرف داخل إقليم الدولة العضو، وأن يؤدي هذا الإجراء إلى سعر صرف فعلي خارج النطاق السوقي المقبول. ويقاس هذا النطاق بالاستناد إلى أسعار السوق المحلية، ولا سيما أعلى وأدنى أسعار الصرف في سوق الجملة خلال يوم التداول، ثم يقارن السعر الناتج عن الإجراء الرسمي بهامش السماح المحدد حول السعر المرجعي. وعليه، فإن التعريف التشغيلي الحديث ينقل مفهوم تعدد أسعار الصرف من مجرد مقارنة جامدة بين السعر الرسمي وسعر السوق إلى اختبار مؤسسي وسوقي يجمع بين مصدر الفرق، وطبيعة المعاملة، وموقعها، وحجم الانحراف عن النطاق السعري المقبول (IMF, 2023).

وبناءً على ذلك، يمكن النظر إلى تعدد أسعار الصرف في سورية بوصفه حالة تنشأ عندما توجد أسعار صرف مختلفة لليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، لا بفعل تقلبات السوق وحدها، بل نتيجة قرارات أو ترتيبات رسمية تميز بين أنواع المعاملات أو القطاعات أو الاستخدامات، مثل الاستيراد، التمويل، الحوالات،

التسعير الجمركي، أو المعاملات المصرفية. وتصبح هذه الحالة ذات دلالة قانونية واقتصادية وفق منهج صندوق النقد عندما يؤدي هذا التمييز إلى فروقات سعرية تتجاوز الهوامش التجارية المقبولة، بما يجعل نظام الصرف لا يعمل كسوق موحد، بل كنظام مجزأ تتحدد فيه قيمة العملة بحسب نوع المعاملة والجهة المستفيدة والغرض الاقتصادي من استخدام النقد الأجنبي.

٦-٣ أهداف تعدد سعر الصرف

إن أحد الأهداف الرئيسية لأنظمة أسعار الصرف المتعددة هو عزل الأسعار المحلية عن تقلبات أسعار الصرف في السوق الموازية. يتم ذلك من خلال تثبيت سعر الصرف الرسمي المستخدم في التجارة كمرتكز للأسعار. على الرغم من أن هذا العزل غالباً ما يكون جزئياً فقط بسبب التسريبات بين الأسواق والتأثيرات التضخمية (Ghei and Kiguel, 1992). كما تهدف بعض الدول إلى استخدام أنظمة أسعار الصرف المتعددة للتحكم في أنواع معينة من المعاملات، مثل الحد من استيراد السلع الكمالية، أو تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، أو دعم قطاعات اقتصادية معينة.

غالباً ما تبدأ الدول التي تتبنى نظام أسعار الصرف المزدوجة بوجود نظام سعر صرف ثابت. قد تتعرض هذه الدول لصدمات اقتصادية مفاجئة (مثل انخفاض أسعار الصادرات، أو أزمة مالية عالمية) تؤدي إلى خروج رؤوس الأموال بشكل كبير. هذا بدوره يضع ضغطاً هائلاً على الاحتياطات الأجنبية للبلاد، حيث تحاول الدولة الحفاظ على سعر الصرف الثابت (Fan, 2004).

في مواجهة هذا الوضع، قد تجد الدولة نفسها غير قادرة على الدفاع عن سعر الصرف الثابت بسبب التدهور السريع في الاحتياطات. وفي نفس الوقت، قد ترى أن تعويم العملة بشكل كامل أو إجراء تخفيض كبير في قيمتها أمر ضار، خاصة على المدى القصير، حيث قد يؤدي إلى تضرر كبير في التجارة، يأتي هنا دور نظام أسعار الصرف المتعددة. يسمح هذا النظام للدولة بالحفاظ على سعر صرف ثابت ومبالغ فيه للمعاملات التجارية (مثل المستوردات والصادرات) لحماية هذه القطاعات من التقلبات الكبيرة. وفي الوقت نفسه، تسمح الدولة لسعر الصرف المالي (الذي يتم التعامل به في تدفقات رؤوس الأموال) بالتعويم بحرية، مما يخفف الضغط على الاحتياطات (Kiguel and O'Connell, 1995).

٥- النتائج والمناقشة:

٧-١ التحليل الوصفي لأسعار الصرف المتعددة خلال الفترة 2010-2024

يعرض الجدول (1) الإحصاءات الوصفية لأسعار الصرف المتعددة في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤. يبرز التحليل الوصفي لأسعار الصرف عدم توزع طبيعي، وتفاوتاً كبيراً في متوسط القيم والانحرافات المعيارية، مما يعكس تعددية واضحة في أسعار الصرف وتأثيرها على استقرار السوق.

^٢ يعرض الملحق (1) من هذه الدراسة أسعار الصرف المتعددة التي أصدرها المصرف المركزي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤، ويعرض الملحق (٢) علاوة سعر الصرف التي تم احتسابها من قبل الباحثين وفقاً لمنهج (Frenkel and Razin).

جدول (1): الإحصاءات الوصفية لأسعار الصرف حسب أنواعها.

	سعر صرف المستوردات	سعر صرف الصادرات	سعر صرف شركات الصرافة	سعر الصرف الوسطي الرسمي	سعر صرف البدلات	سعر صرف الصرافة والحوالات	سعر البيع حسب النشرة الرسمية	سعر الشراء حسب النشرة الرسمية
	EXCIMP	EXCEXP	EXC5	EXC4	EXC3	EXC2	EXC1_S	EXC1_B
Mean	652.7469	647.2554	264.7630	1987.714	5006.500	2344.979	1673.993	1658.136
Median	437.3100	434.6900	193.9600	495.0000	2800.000	442.8500	438.0000	435.0000
Maximum	2783.100	2755.600	517.4200	12562.00	12562.50	13668.00	12625.00	12500.00
Minimum	46.65000	46.50000	67.97000	115.3700	2525.000	67.36000	46.10000	45.90000
Std. Dev.	824.4906	816.1412	166.0151	3245.447	3764.583	4009.258	3361.808	3328.265
Skewness	1.678470	1.676808	0.476283	2.355305	1.417510	2.055943	2.674357	2.674419
Kurtosis	4.429237	4.425719	1.716448	7.524416	3.270115	5.742064	8.724845	8.725192
Jarque-Bera	86.52649	86.31623	7.132397	241.7411	16.22061	157.7546	457.8118	457.8514
Probability	0.000000	0.000000	0.028263	0.000000	0.000300	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	156	156	67	136	48	155	179	179

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews13 وبيانات مصرف سورية المركزي والمكتب المركزي للإحصاء

سعر الصرف الرسمي:

يستخدم سعر الصرف الرسمي لتسعير عمليات الدولة والقطاع العام ولأغراض محاسبية ورقابية داخل الجهاز المصرفي، إذ يوفر مرجعية رسمية لتقييم الميزانيات والالتزامات بالعملة الأجنبية عندما تكون سوق القطع غير مستقرة، يُستخدم أيضاً كإشارة سياسية عن الاتجاه الرسمي للعملة حتى مع وجود سوق موازية أعلى سعراً (مصرف سورية المركزي). أظهرت الإحصاءات الوصفية لسعر الشراء حسب النشرة الرسمية (EXC1_B) عدم توزع طبيعي، مع متوسط بلغ 1658.136 وانحراف معياري مرتفع عند 3328.265، مما يشير إلى وجود تذبذب كبير في السعر مقارنة بمتوسطه.

كما يظهر السعر التواءً مرتفعاً (2.67) يظهر وجود قيم متطرفة بعيدة عن المتوسط، وتقلطاً إيجابياً (8.72) يعكس تركيزاً كبيراً للقيم بالقرب من الحدود الدنيا مع بعض القيم القصوى الشاذة مما يعني أن هناك انخفاضاً مستمراً بقيمة الليرة السورية حيث بلغ الحد الأقصى 12500، والحد الأدنى 45.9. بالمثل، يظهر سعر البيع حسب النشرة الرسمية (EXC1_S) خصائص مشابهة، مع عدم توزع طبيعي ومتوسط 1673.993 وانحراف معياري 3361.808، وقيم حدية مشابهة للسعر السابق، إذ بلغ معامل الالتواء (2.67) ومعامل النقلح (8.72). هذه التشابهات تعكس قرب العلاقة بين سعري الشراء والبيع الرسميين وأهميتهما في تشكيل السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي.

سعر صرف الحوالات والصرافة:

يظهر المصرف المركزي أن الهدف الأساسي لسعر الصرف هذا هو جذب الحوالات إلى القنوات الرسمية بدل السوق الموازية عبر تسعير أقرب للمتداول فعلياً وتقليل الفجوة السعرية. يُطبق سعر الصرف على تسليم الحوالات الشخصية الواردة وتصريف النقد الأجنبي كاش عبر المصارف وشركات الصرافة المرخصة، أطر سعر الصرف هذا بقرار لجنة الإدارة رقم ١٤٤ بتاريخ ١ فبراير ٢٠٢٣ بإصدار نشرتين بينها نشرة الحوالات والصرافة (المصرف المركزي). لاحقاً تم إصدار القرار رقم ٧٧٧ تاريخ 12 حزيران لعام ٢٠٢٤

الذي تم فيه استبدال نشرة الحوالات والصرافة بنشرة المصارف والصرافة، التي تتضمن الأسعار المطبقة على الحوالات الخارجية، والمعاملات، والرسوم والبدلات، والأجور والغرامات، والجزاءات غير الجمركية (مصرف سورية المركزي).

أظهر سعر صرف الحوالات والصرافة (EXC2) عدم توزع طبيعي، بلغ الحد الأدنى لهذا السعر 67.36، في حين سجل الحد الأقصى 13668، مما يعكس فجوة كبيرة بين الحدين الأدنى والأعلى نجمت عن انخفاض سعر الصرف هذا خلال الفترة المدروسة. بلغ المتوسط 2344.979 وسجل الانحراف المعياري قيمة مرتفعة 4009.258، مما يشير إلى تفاوت أكبر ناتج عن اختلاف سياسات التسعير في شركات الصرافة (تنتج هذه الاختلافات بين الشركات المذكورة عن اختلاف الرسوم والعملات، وهامش التسعير المسموح به من قبل المصرف المركزي، إضافة إلى سرعة إجراء العمليات وتوقيت تطبيقها) في محاولة لجذب العملات الأجنبية من سوق الصرف وتضييق نطاق السوق السوداء. انعكس ذلك في التواء موجب ٢,٠٥٥، وتقلطح مرتفع ٥,٧٤.

سعر صرف البدلات:

تم استخدام سعر صرف البدلات وفق مصرف سورية المركزي لتسديد بدلات محددة تدفعها جهات أو أفراد مقابل خدمات أو التزامات نظامية مرتبطة بالقطع الأجنبي مع تحصيلها بالليرة على سعر محدد. كانت الفكرة توحيد طريقة احتساب هذه البدلات وتقليل النزاع المحاسبي بين الجهات مع تغير الأسعار، لكن تم إنهاء العمل بهذه النشرة بقرار لجنة الإدارة رقم ٢١١ بتاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٣ ما يعني أنها كانت أداة مرحلية خلال جزء من الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٣.

أظهر سعر البدلات عدم توزع طبيعي، وبلغ متوسط سعر صرف البدلات (EXC3) 5006.5، وهو الأعلى بين جميع الفئات، مع حد أدنى 2525 وحد أقصى 12562.5، مما يعكس طبيعته كأداة خاصة لتسعير بدلات العملة ورفع مستوى الإيرادات الحكومية، ويشير الانحراف المعياري عند 3764.58 إلى تفاوت كبير بين قيم أسعار صرف البدلات لتتكيف مع انخفاض السعر الرسمي لليرة السورية وفق نشرات المصرف المركزي، بلغ معامل الالتواء ١,٤١٧ في حين بلغ معامل التقلطح ٣,٢٧.

سعر الصرف الواسطي الرسمي:

أظهر سعر الصرف الواسطي الرسمي (EXC4) عدم توزع طبيعي أيضاً، مع معامل التواء ٢,٣٥٥ ومعامل تقلطح ٧,٥٢، مما يشير إلى وجود قيم متطرفة مرتفعة أعلى من المتوسط. كان المتوسط معتدلاً عند 1987.71، مع انحراف معياري مرتفع 3245.44، مما يعكس تذبذباً ناتجاً عن تأثر السوق الرسمي بالتغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها سورية بعد عام ٢٠١١. تم استعراض الإحصاءات الوصفية لهذا السعر لأنه الأساس الذي تم من خلاله احتساب علاوة سعر الصرف.

سعر صرف شركات الصرافة:

كانت الغاية من سعر صرف شركات الصرافة وفق مصرف سورية المركزي تنظيم عمل شركات الصرافة المرخصة وتوحيد تسعيرها ضمن إطار رقابي بدل تسعير مشتت. توقف العمل بهذا السعر منذ عام ٢٠١٧ بحسب مصرف سورية المركزي ما يعني أنه كان جزءاً من هندسة تعدد الأسعار في السنوات الأولى ثم جرى إلغاؤه واستبداله بالليات أخرى، كان منها إحداث سعر صرف الحوالات والصرافة (EXC2).

أظهر الجدول (1) عدم توزع طبيعي لسعر صرف شركات الصرافة (EXC5)، مع أقل متوسط عند 264.76، مع حد أقصى منخفض نسبياً 517.42 وحد أدنى 67.97. بلغ معامل الالتواء ٠,٤٧٦، وبلغ معامل التفلطح ١,٧١، فيما كان الانحراف المعياري منخفض نسبياً 166.01 ما يعكس محدودية تدخل هذه الفئة مقارنة بالفئات الأخرى نتيجة توقف العمل به منذ عام ٢٠١٧.

سعر صرف الصادرات والمستوردات:

أظهر مصرف سورية المركزي أن الغرض من إصدار سعر الصادرات تأمين مورد قطع أجنبي يمكن تتبعه وإعادة النظام المالي عبر تعهدات إعادة قطع التصدير وربطها بالإجراءات الجمركية. يُستخدم أيضاً لتوجيه سلوك المصدّر بين بيع جزء من العائد للمركزي أو استخدامه وفق ضوابط تمويل مستوردات أو نفقات مرتبطة بالنشاط. تظهر القرارات الخاصة بتعهد إعادة القطع كأداة لتنظيم الاسترداد ودعم الاحتياطي والاستقرار النقدي. بالمقابل، كان الهدف من سعر المستوردات إدارة الطلب على القطع وترشيد تمويل المستوردات عبر تمييز بين سلع أساسية ومدخلات إنتاج وبين سلع أخرى غير أساسية. يُستخدم كأداة دعم سعري غير مباشر عندما يمول المركزي أو الجهات العامة مستوردات بسعر تفضيلي لتخفيف أثر ارتفاع الدولار على أسعار السلع الأساسية. ظهرت أيضاً منصات أو آليات تمويل مستوردات هدفها المعن دعم استقرار الأسعار.

سجلت أسعار الصرف الخاصة بالصادرات (EXCEXP) والمستوردات (EXCIMP) وفق الجدول (١) متوسطين مقاربين عند 647.2 و652.7 على التوالي، مع انحراف معياري مرتفع نسبياً (816.14 و824.49)، وعدم توزع طبيعي انعكس في معامل التواء بقيمة ١,٦٧ ومعامل تفلطح ٤,٤٢. كما سجل كلا سعري الصرف أعلى قيمة قصوى بين أسعار الصرف الأخرى، إذ بلغ ٢٧٥٥,٦ لسعر الصادرات، و٢٧٨٣,١ لسعر المستوردات ما يشير إلى تأثير الأسعار بعوامل سياسات وقوانين دعم وتحفيز التجارة الخارجية. بلغ الفارق النسبي بين السعيرين ٠,٩٩٨%، وهذا الفارق الصغير يمكن تفسيره كأداة سياسة تجارية. فالدولة جعلت سعر المستوردات أعلى قليلاً في محاولة لتقليل الطلب على القطع الأجنبي وتشجيع إحلال الإنتاج المحلي محل المستوردات، وفي المقابل منحت الصادرات سعراً مختلفاً لتنظيم حصيلة القطع الأجنبي وتحفيز المصدرين على إدخال عوائدهم عبر القنوات الرسمية.

يكشف التحليل الوصفي لأسعار الصرف المتعددة عن تباينات واضحة ومؤثرة بين الفئات المختلفة، مما يعكس طبيعة تعددية أسعار الصرف في الاقتصاد السوري وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي والنقدي. كالاختلافات الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي الذي وصل إلى ما يقارب ٢٠٠٠٠ ليرة سورية خلال عام ٢٠٢٤، وارتفاع معدلات التضخم والذي وصل إلى ١٨٨,٤ في آذار من عام 2021. تبرز هذه التباينات من خلال اختلاف المتوسطات والانحرافات المعيارية، حيث يُظهر سعر صرف البدلات (EXC3) أعلى متوسط بقيمة 5006.5، مما يشير إلى استخدام هذا السعر في حالات خاصة مثل تسعير البدلات المرتبطة بالعملة الأجنبية، وهو ما يعكس دور السياسات النقدية في توجيه الموارد أو التحكم في تدفقات العملة الأجنبية لرفع حصيلة الإيرادات الحكومية. بالمقابل، يُظهر سعر صرف شركات الصرافة (EXC5) أدنى متوسط عند 264.76 مع تذبذب منخفض نسبياً، مما يشير إلى محدودية تأثيره في السوق مع ارتباطه بدور محدود ومُنظم ضمن السياسات النقدية. نُظهر الانحرافات المعيارية المرتفعة، مثل تلك المرتبطة بسعر صرف الحوالات والصرافة (EXC2) عند 4009.258 وسعر البدلات (EXC3) عند 3764.583، تفاوتاً كبيراً داخل

كل فئة، مما يعكس الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار الصرف التي نتجت عن المحاولات المتكررة لاستقطاب العملة الأجنبية إلى السوق الرسمي نتيجة انخفاض العملة في السوق الموازي. هذه التقلبات تعكس أيضاً حالات من عدم اليقين والتأثر بصدمات خارجية وداخلية، من أبرزها المضاربات على العملة المحلية، وتغييرات السياسات النقدية مثل استهداف معدل التضخم. يشير التواء البيانات المرتفع (Skewness) والقيم الحدية الكبيرة إلى تركيز الأسعار في مستويات دنيا مع وجود عدد قليل من القيم الشاذة الكبيرة، مما يعزز فرضية عدم توازن سوق الصرف.

دلالياً، هذه التباينات في أسعار الصرف تحمل آثاراً اقتصادية ونظرية كبيرة. تخدم تعددية أسعار الصرف أهدافاً محددة مثل حماية الاحتياطيات الأجنبية، دعم قطاعات معينة، أو تقليل تأثير التضخم المستورد، ولكنها تؤدي أيضاً إلى تشوهات اقتصادية، منها تحفيز المضاربات في السوق الموازية مع انخفاض كفاءة تخصيص الموارد وهو ما شهدته سورية من الفجوة الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي. يعكس هذا التعدد نهجاً غير متوازن في السياسة النقدية يعزز الفروقات الهيكلية بين القطاعات الاقتصادية ويضعف الثقة في العملة المحلية. في المجمل، تُشير التباينات الكبيرة بين أسعار الصرف المتعددة إلى تحديات في إدارة هذه السياسة، حيث إن تعدد أسعار الصرف حمل في طياته فرصاً لتحفيز الاقتصاد أو تخفيف الأزمات، ولكنه في الواقع أيضاً خلق عدم استقرار اقتصادي لأنه لم يكن مدعوماً بإصلاحات هيكلية وسياسات مالية متكاملة وهو ما يتوافق مع دراسات (Kiguel and O'Connell, 1994; El-Erian, 1994) حول تجربة السودان.

٧-٢ قياس تعدد سعر الصرف وفقاً (Frenkel and Razin, 1985; 1986):

يوضح الجدول (٢) الإحصاءات الوصفية لعلاوات أسعار الصرف لليرة السورية:

الجدول (٢): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات علاوات أسعار الصرف

	EXBANK	EXGOV	EXCOM	EXOFF	EXP_OF	IMP_OF
Mean	0.207844	0.270971	0.116185	0.188211	0.120536	0.128073
Median	0.050746	0.059701	0.076079	0.032684	0.011263	0.017340
Maximum	2.283582	1.030255	0.892385	1.833167	1.203253	1.220802
Minimum	-0.061993	-0.641791	-0.061943	-0.066610	-0.234299	-0.228201
Std. Dev.	0.393078	0.545129	0.154638	0.343522	0.295642	0.298862
Skewness	2.723840	0.072107	2.956571	2.231662	2.018107	2.018969
Kurtosis	10.70610	1.951424	13.58922	7.659625	7.197174	7.180562
Jarque-Bera	575.1870	2.240619	410.6455	235.9224	220.3974	219.5833
Probability	0.000000	0.326179	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	155	48	67	136	156	156

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews13

أظهرت علاوات سعر الصرف المحسوبة وفق الجدول (٢) عدم توزع طبيعي باستثناء علاوة سعر صرف البدلات. سجل متوسط علاوة الحوالات والصرافة EXBANK نحو ٢١% ومتوسط علاوة البدلات EXGOV نحو ٢٧% بينما يبلغ متوسط علاوة شركات الصرافة EXCOM نحو ١٢% ومتوسط علاوة متوسط السعر الرسمي EXOFF نحو ١٩% ويصل متوسط علاوة الصادرات EXP_OF إلى ١٢% ومتوسط علاوة المستوردات IMP_OF إلى ١٣%، وهو نمط يشير إلى أن قنوات التسعير شبه الرسمية تميل إلى علاوات أكبر من قنوات التجارة المقيدة نسبياً أو الأكثر خضوعاً لإدارة السعر. تُظهر القيم السابقة مدى وضوح ظاهرة تعدد أسعار الصرف في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤، كان سعر صرف البدلات الأكثر

ابتعاداً عن السعر الرسمي في محاولة من الحكومة لرفع الإيرادات الحكومية، يليه سعر صرف الحوالات والصرافة الذي استهدف جذب العملات الأجنبية للسوق الرسمي. بالمقابل كان الأقل ابتعاداً هو سعر صرف الصرافة نتيجة إيقاف العمل به عام ٢٠١٧. أظهر سعراً صرف الصادرات والمستوردات اقتراباً نوعاً ما من سعر الصرف الرسمي في محاولة لدعم الصادرات وتخفيف حدة انتقال التضخم إلى الاقتصاد عبر المنتجات المستوردة.

توضح قيم الوسيط انخفاضاً واضحاً مقارنة بالمتوسطات إذ يبلغ وسيط EXBANK نحو ٥% ووسيط EXGOV نحو ٦% ووسيط EXCOM نحو ٨% ووسيط EXOFF نحو ٣% ووسيط EXP_OF نحو ١% ووسيط IMP_OF نحو ٢%، ما يعني أن فترات طويلة شهدت علاوات محدودة نسبياً تخللتها صدمات ارتفاع حادة رفعت المتوسطات. وتبرز القيم العظمى هذه القراءة إذ تبلغ ٢٢٨% في EXBANK و ١٠٣% في EXGOV و ٨٩% في EXCOM و ١٨٣% في EXOFF و ١٢٠% في EXP_OF و ١٢٢% في IMP_OF بما يعكس موجات اتساع فجائي في الفجوة السعرية خلال أزمات السيولة وتغيرات القيود وتوقعات انخفاض العملة وهو ما يعكس أيضاً علاوات سعر صرف مرتفعة عن متوسط السعر الرسمي، وتبرز هذه النتيجة وجود تعددية واضحة لأسعار الصرف في سورية خلال الفترة المدروسة.

تظهر الانحرافات المعيارية تبايناً مرتفعاً خاصة في EXGOV عند ٠,٥٥ وفي EXBANK عند ٠,٣٩ ثم EXOFF عند ٠,٣٤ مقارنة بـ EXCOM عند ٠,١٥ وهو ما ينسجم مع طبيعة البدلات والحوالات كقنوات تتأثر أكثر بتغيرات السياسات الإدارية والتسعير شبه الرسمي. كما تكشف الالتواءات الموجبة الكبيرة عن ذيول يمينية ثقيلة حيث يبلغ الالتواء ٢,٧٢ في EXBANK و ٢,٩٦ في EXCOM و ٢,٢٣ في EXOFF و ٢,٠٢ في EXP_OF و ٢,٠٢ في IMP_OF مقابل ٠,٠٧ في EXGOV، ما يعني أن اتساع العلاوة يحدث عبر قفزات صعود مفاجئة أكثر من كونه تذبذباً متناظراً حول متوسط. وتؤكد قيم النقرطح المرتفعة جداً وجود تطرف ومشاهدات نادرة كبيرة إذ تبلغ ١٠,٧١ في EXBANK و ١٣,٥٩ في EXCOM و ٧,٦٦ في EXOFF و ٧,٢٠ في EXP_OF و ٧,١٨ في IMP_OF بينما تبلغ ١,٩٥ في EXGOV، ما يشير إلى أن سلوك الفجوة في معظم القنوات يتسم بخصائص أزمات منقطعة تتلاءم مع بيئة اقتصاد يواجه قيوداً على النقد الأجنبي وتعدد نوافذ التسعير وتغيرات تنظيمية متكررة. وتدعم اختبارات Jarque Bera هذه النتيجة إذ تكون قيم الاحتمال ٠,٠٠ لمعظم القنوات بما يعني عدم توزع المتغيرات وفق التوزيع الطبيعي، بينما متغير EXGOV يتوزع وفق الطبيعي حيث تبلغ القيمة الاحتمالية ٠,٣٣ وهو ما يدل بأن علاوة البدلات خلال فترة الرصد كانت أكثر انتظاماً نسبياً بسبب إدارة مباشرة أو مجالات تسعير محددة وتعكس هذه النتائج أن تعدد سعر الصرف لا يعمل كفارق ثابت بل كقناة صدمات تنتقل بشكل غير خطي مع تغير القيود وتوقعات السوق وندرة العملة الأجنبية. بناءً على هذه النتائج يمكن رفض الفرضية العدم الأولى والقول بوجود تعدد لأسعار الصرف في سورية وفقاً لمنهج Frenkel and Razin على اعتبار أن قيمة علاوة أسعار الصرف كانت أكبر من الصفر تماماً لكافة أسعار الصرف المعتمدة.

يمكن القول بناءً على تحليل أسعار الصرف المدرجة أعلاه أن سياسة تعدد أسعار الصرف لم تحقق الأهداف المرجوة منها على الأجل الطويل في تحقيق استقرار سعر الصرف الرسمي وتوحيد أسعار الصرف المتعددة، إذ كانت علاوة الصرف مرتفعة لكافة الأسعار ولم تُسهم في تخفيض الفروقات بين أسعار الصرف

المختلفة وهو ما انعكس في إقبال مرتفع على السوق السوداء، معدلات تضخم مرتفعة واستنزاف للاحتياطيات الأجنبية. إذ بلغت أعلى قيمة لعلو سعر الصرف للصادرات والمستوردات ما يقارب ١٢٠%، و ٢٢٨% لسعر شركات الصرافة، فيما بلغت ١٠٣% لسعر البدلات، وهو ما يعكس فروقات مرتفعة بين سعر الصرف الرسمي والأسعار الأخرى وبشكل خاص سعر صرف الحوالات الذي يعني أن هذه السياسة لم تتمكن من تقليص الفجوة مع السوق السوداء وبالتالي تسرب القطع الأجنبي خارج الحدود الرسمية للدولة. بالمقابل يمكن القول إن سياسة تعدد سعر الصرف قد تكون نجحت على الأجل القصير في إدارة ندرة القطع الأجنبي المتوفر وتوجيهه نحو الأنشطة الضرورية.

٣-٧ نتائج تقنية تحليل الموجة:

تم إجراء تحليل الموجة لمتغيرات البحث (أسعار الصرف المتعددة) كما يلي:

الجدول (٣): آلية تحليل الموجات MODWT لأسعار الصرف المتعددة في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤

عدد المشاهدات	فترة العينة	أقصى مقياس Max scale	Filter المرشح	طريقة التفكيك	سلسلة EViews	المتغير
179	2010M01-2024M11	6	Daubechies 4	MODWT	EXC1_B	سعر الشراء الرسمي
179	2010M01-2024M11	6	Daubechies 4	MODWT	EXC1_S	سعر المبيع الرسمي
155	2012M01-2024M11	6	Least Asymmetric 8	MODWT	EXC2	سعر صرف الحوالات والصرافة
48	2020M12-2024M11	5	Daubechies 4	MODWT	EXC3	سعر صرف البدلات
136	2013M03-2024M06	6	Daubechies 4	MODWT	EXC4	السعر الوسطي الرسمي
67	2012M02-2017M08	5	Daubechies 4	MODWT	EXC5	سعر شركات الصرافة
156	2010M01-2022M12	6	Daubechies 4	MODWT	EXCEXP	سعر الصادرات
156	2010M01-2022M12	6	Daubechies 4	MODWT	EXCIMP	سعر المستوردات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews13

يعرض الجدول (٣) إعدادات تحليل الموجات MODWT المطبقة على ثمانية أسعار صرف تمثل قنوات التسعير المتعددة في سورية خلال ٢٠١٠-٢٠٢٤، مع اختلافات منهجية تعكس طبيعة كل نشرة وتاريخ إطلاقها. يمتد سعرا الرسمي للشراء والرسمي للمبيع EXC1_B و EXC1_S بعدد ١٧٩ مشاهدة وبأقصى مقياس ٦ وبمرشح Daubechies 4، ما يجعل التفكيك مناسباً لبيان الصدمات قصيرة الأجل والاتجاهات الطويلة التي تراكمت منذ بداية الأزمة. يبدأ سعر الحوالات والصرافة EXC2 في ٢٠١٢-٢٠١٢ M01-2024,,M11- بعدد ١٥٥ مشاهدة وبمرشح Least Asymmetric 8 وبأقصى مقياس ٦، وهو اختيار يلائم سلاسل تتضمن قفزات حادة وتغيرات تنظيمية متكررة في قنوات جذب القطع الأجنبي. تظهر سلاسل أحدث وأقصر مثل البدلات EXC3 بعينة ٢٠٢٠-٢٠١١ M11-2024,,M12- وعدد ٤٨ مشاهدة وبأقصى مقياس ٥، ما يجد من تتبع الدورات الطويلة لكنه يقوي قراءة التحولات الحديثة ذات الطابع الإداري. كذلك يظهر الوسطي الرسمي EXC4 بعينة ٢٠١٣-٢٠٢٤ M06-2024,,M03- وعدد ١٣٦ مشاهدة، بينما تتوقف شركات الصرافة EXC5 عند ٢٠١٧-٢٠٠٨ M08- بعدد ٦٧ مشاهدة بما يعكس انتهاء هذه النافذة التنفيذية. أخيراً تمتد سلاسل

الصادرات EXCEXP والمستوردات EXCIMP حتى ٢٠٢٢-٢٠٢٢ M12 بعدد ١٥٦ مشاهدة لكل منهما، ما يسمح بربط تذبذباتهما بتحويلات التجارة والقيود وتغيرات التمويل الخارجي. هذه الخصائص تضع أساس المقارنة بين القنوات، وتمهّد للانتقال إلى مكونات التباين لمعرفة أين يتركز عدم الاستقرار عبر المقاييس الزمنية :

الجدول (٤): مكونات التباين من تحليل الموجات لأسعار الصرف المتعددة في سورية

Cum. Proport.	Rel. Proport.	Variance	المقياس	السلسلة	سعر الصرف
0.0215	0.0215	60715.58	W1	EXC1_B	الرسمي للشراء
0.0590	0.0376	106155.40	W2	EXC1_B	الرسمي للشراء
0.1631	0.1041	294215.80	W3	EXC1_B	الرسمي للشراء
0.4236	0.2605	736241.70	W4	EXC1_B	الرسمي للشراء
0.7577	0.3341	944193.10	W5	EXC1_B	الرسمي للشراء
1.0000	0.2423	684865.00	W6	EXC1_B	الرسمي للشراء
0.0263	0.0263	281882.10	W1	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.0670	0.0407	436747.30	W2	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.1501	0.0832	892732.00	W3	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.3235	0.1734	1861119.00	W4	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.5840	0.2605	2795660.00	W5	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.8250	0.2411	2587615.00	W6	EXC1_S	الرسمي للمبيع
1.0000	0.1750	1878048.00	W7	EXC1_S	الرسمي للمبيع
0.0149	0.0149	237141.80	W1	EXC2	الحوالات والصرافة
0.0363	0.0214	339088.00	W2	EXC2	الحوالات والصرافة
0.0769	0.0406	644140.80	W3	EXC2	الحوالات والصرافة
0.1894	0.1124	1783501.00	W4	EXC2	الحوالات والصرافة
0.4470	0.2576	4086911.00	W5	EXC2	الحوالات والصرافة
0.7416	0.2946	4672712.00	W6	EXC2	الحوالات والصرافة
1.0000	0.2584	4099744.00	W7	EXC2	الحوالات والصرافة
0.0508	0.0508	656464.00	W1	EXC3	البدلات
0.1224	0.0715	924105.40	W2	EXC3	البدلات
0.2799	0.1576	2035376.00	W3	EXC3	البدلات
0.5991	0.3192	4123550.00	W4	EXC3	البدلات
1.0000	0.4009	5178380.00	W5	EXC3	البدلات
0.1843	0.1843	30720.04	W1	EXC4	الوسيطي الرسمي
0.2984	0.1141	19007.08	W2	EXC4	الوسيطي الرسمي
0.4691	0.1707	28448.23	W3	EXC4	الوسيطي الرسمي
1.0000	0.5309	88474.14	W4	EXC4	الوسيطي الرسمي
0.0219	0.0219	595.8806	W1	EXC5	شركات الصرافة

تمثل W1, W2 الموجات قصيرة الأجل. تمثل W3, W4 الموجات متوسطة الأجل. تمثل W5, W6, W7 الموجات طويلة الأجل.

0.0540	0.0320	869.2165	W2	EXC5	شركات الصرافة
0.1139	0.0599	1626.1020	W3	EXC5	شركات الصرافة
0.2746	0.1608	4365.0430	W4	EXC5	شركات الصرافة
0.6530	0.3783	10270.3600	W5	EXC5	شركات الصرافة
1.0000	0.3470	9421.7770	W6	EXC5	شركات الصرافة
0.0235	0.0235	15123.31	W1	EXCEXP	الصادرات
0.0588	0.0353	22684.96	W2	EXCEXP	الصادرات
0.1234	0.0646	41589.09	W3	EXCEXP	الصادرات
0.2495	0.1261	81133.83	W4	EXCEXP	الصادرات
0.4882	0.2387	153592.90	W5	EXCEXP	الصادرات
0.7876	0.2994	192676.10	W6	EXCEXP	الصادرات
1.0000	0.2124	136652.40	W7	EXCEXP	الصادرات
0.0173	0.0173	11576.64	W1	EXCIMP	المستوردات
0.0416	0.0243	16279.65	W2	EXCIMP	المستوردات
0.0863	0.0448	29991.96	W3	EXCIMP	المستوردات
0.1781	0.0918	61523.04	W4	EXCIMP	المستوردات
0.4103	0.2321	155543.10	W5	EXCIMP	المستوردات
0.7350	0.3248	217635.30	W6	EXCIMP	المستوردات
1.0000	0.2650	177563.70	W7	EXCIMP	المستوردات

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews13

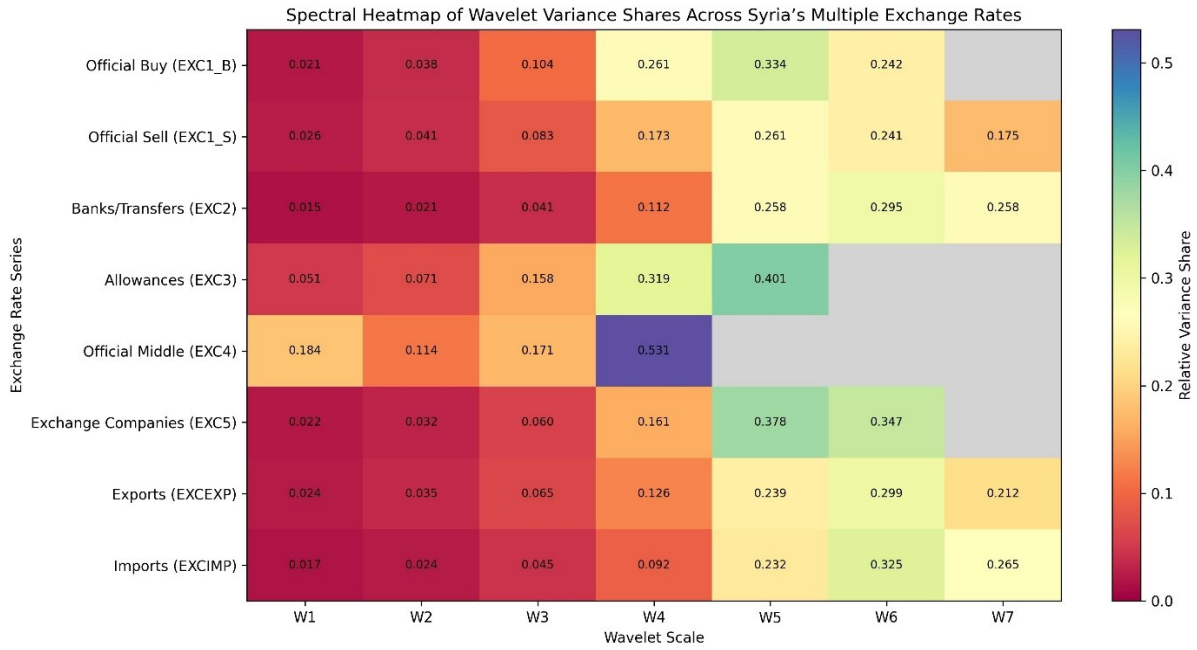
يبين الجدول (٤) من خلال المقياس الذي يظهر تركيز التباين أن تقلبات أسعار الصرف في سورية ترتبط أساساً بمصادر تذبذب متوسطة وطويلة الأجل (W3-W7) ضمن بيئة تعدد سعر الصرف، وليس بضوضاء قصيرة الأجل فقط (W1-W2). هذا يعني أن عدم الاستقرار لا يأتي من صدمة عابرة ثم يختفي، بل من موجات ممتدة تعكس اختلالات مزمنة في سوق القطع الأجنبي وتوقعات التضخم وفجوة الثقة بين النوافذ الرسمية وشبه الرسمية. في سعر الشراء الرسمي EXC1_B تسهم المقاييس W4 و W5 و W6 بنسبة ٢٦,٠٥% و ٣٣,٤١% و ٢٤,٢٣%، أي ٨٣,٦٩% من التباين الكلي، مقابل ٢,١٥% و ٣,٧٦% في W1 و W2. هذا النمط يوحي بأن السعر الرسمي يتحرك وفق تعديلات متراكمة تفرضها ندرة القطع واتساع الفجوة مع السوق الموازي ثم تُترجم إلى قرارات تسعير على فترات، وليس وفق تقلبات يومية ناتجة عن أخبار قصيرة. ويتكرر ذلك في سعر المبيع الرسمي EXC1_S، حيث تفسر W4-W7 نسبة ٨٤,٠٠% من التباين، مع أعلى مساهمة عند W5 بنسبة ٢٦,٠٥%، ما يعكس أن القناة الرسمية في نظام متعدد الأسعار تستجيب عادةً لتغيرات هيكلية مثل اتساع العجز بالقطع وتغير قواعد التمويل والإدارة، ويرتبط باستراتيجيات اقتصادية كبرى ترتبط باستيراد الوقود وتسديد الديون وليس ضغوط لحظية للسوق، ثم تلحق بالسوق تدريجياً عبر قفزات أو إعادة تسعير. في سعر الحوالات والصرافة EXC2 تظهر سيطرة أوضح للمقاييس الطويلة، إذ تفسر W5-W7 نحو ٨١,٠٦% من التباين، وتبلغ مساهمة W6 وحدها ٢٩,٤٦%. اقتصادياً، هذا يتسق مع وظيفة هذه النافذة داخل تعدد سعر الصرف، لأنها أداة لاستقطاب تحويلات الخارج وتوجيهها عبر القنوات الرسمية أو شبه

الرسمية. عندما تتغير الثقة أو القيود أو الحوافز، لا يظهر الأثر كتذبذب قصير فقط، بل كموجة طويلة تعكس تغيراً في سلوك التحويلات والطلب التحوطي على الدولار ومسار الفجوة بين الأسعار.

يظهر سعر البدلات EXC3 أن W4 و W5 تفسران ٣١,٩٢% و ٤٠,٠٩% أي ٧٢,٠١% من التباين، وهو ما يدعم فكرة أن هذا السعر إداري بطبيعته ويعكس قرارات إدارية ضمن تعدد الأسعار. لذلك يتحرك غالباً عبر تعديلات متوسطة إلى طويلة لتلبية أغراض رسوم وبدلات وتمويلات محددة، فتبدو تقلباته متوسطة إلى طويلة الأجل أكثر من كونها ضوضاء قصيرة الأجل. وبالمثل، يوضح السعر الوسطي الرسمي EXC4 أن W4 وحدها تفسر ٥٣,٠٩% من التباين، ما يعني أن اتجاه المدى المتوسط هو المحرك الغالب حتى لهذه النافذة، وأنها تعمل كجسر بين الأسعار أكثر من كونها سعراً يعكس سوقاً تنافسية يومية. في سلاسل التجارة يظهر جوهر تعدد سعر الصرف بشكل مباشر.

عرض سعر صرف البدلات EXC5 الصدمات ذات الأثر الطويل الأجل، بدلالة أن طول الموجات طويلة الأجل يمثل ٧٢,٥%. تظهر هذه النسبة أن الصدمات لها استمرارية على الأجل الطويل، إذ تتعرض شركات الصرافة كقناة شبه رسميه إلى ضغوط ترتبط بالطلب على الحوالات، وتمويل الاستيراد غير الرسمي، وتقلبات سلوك المتعاملين على الأجل الطويل. في سعر الصادرات EXCEXP تفسر المقاييس W5-W7 نسبة ٧٥,٠٥% من التباين، وفي سعر المستوردات EXCIMP تفسر W5-W7 نسبة ٨٢,١٩%، مع مساهمة W6 وحدها ٣٢,٤٨%. هذا يعكس أن تقلبات تسعير التجارة لا تتحدد بموسمية قصيرة فقط، بل بموجات ممتدة ناتجة عن قيود تمويل الاستيراد، وتشدد الاعتمادات، وتغير قواعد التسعير والرسوم، وتذبذب توفر القطع في القنوات الرسمية. في نظام متعدد الأسعار تصبح التجارة إحدى القنوات التي تعيد توزيع الدولار بين النوافذ. عند نقص التمويل الرسمي يرتفع الضغط على نوافذ أخرى ويزداد عدم اليقين، فتتحول التقلبات إلى مسارات طويلة تتغذى من بعضها عبر الفجوات السعريّة والمراجحة والتهرب والتسعير التحوطي. إن هذه الأسعار سببت خلق حوافز للمراجحة والامتيازات والفساد وتخصيص غير كفوء، أي نظام فيه أسعار متعددة يخلق ربحاً شبه مضمون لمن يحصل على الدولار بسعر أدنى ثم يبيعه أو يسعر سلعته على سعر أعلى. يمكن القول إذاً إن سعر الصادرات لا يتأثر بالتقلبات اليومية، وإنما بالاتفاقيات التجارية، ووضع القطاعات التصديرية واختلالها الهيكلي، والعقوبات التي طالت قطاع الصادرات والمستوردات.

الخلاصة التي يقدمها الجدول (٤) أن تعدد سعر الصرف في سورية يولد بنية تذبذب هيكلية طويلة الأجل تتقاطع فيها السياسة النقدية مع شح القطع وتوقعات التضخم، إذ يهيمن على أسعار الصرف الموجات طويلة الأجل حيث ترتفع نسبة التباين لها عن ٧٠% من حوالي تباين الموجات، مما يدل أن ضعف مرونة آليات التعديل في سوق الصرف وأن الصدمات لا يتلاشى أثرها بل يولد صدمات أخرى، أي يوجد تراكم في الصدمات. والشكل (١) يبين مكونات التباين:



الشكل (١): الخريطة الحرارية الطيفية لمساهمات التباين الموجي عبر مقاييس التحليل لأسعار الصرف المتعددة في سورية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews13

هذا التفسير يمهد للجدول التالي رقم (٥) لأن السؤال يصبح ليس فقط أين يتركز التباين، بل متى ظهرت القفزات غير الاعتيادية التي تشير إلى لحظات إعادة تسعير أو صدمات هيكلية داخل كل نافذة. يلخص الجدول (٥) نتائج كشف القيم المتطرفة بطريقة Bilen–Huzurbazar على المقياس الأول، ويقدم تواريخ صدمات هيكلية تظهر كقفزات غير اعتيادية داخل كل قناة تسعير، مع اختلاف نوع العتبة بين Soft و Hard وفق خصائص السلسلة.

الجدول (٥): نتائج الكشف عن القيم المتطرفة لأسعار الصرف المتعددة باستخدام Bilen–Huzurbazar

Abs Dev Median	Abs Dev Mean	Values	Observations	Wavelet coeff variance	Threshold limit	Threshold type	Filter	فترة العينة	السلسلة
389.10, 815, 2065, 2565, 8065, 11065, 12065	1612.235, 408.1357, 841.8643, 1341.864, 6841.864, 9841.864, 10841.86	45.9, 1250, 2500, 3000, 8500, 11500, 12500	2010M01, 2020M06, 2022M01, 2023M01, 2023M08, 2023M10, 2023M12	Mean Abs Dev	Universal	Soft	Haar	2010M01–2024M11	EXC1_B
391.9, 820, 2087, 2592, 8147, 11177, 12187	1627.89, 415.99, 851, 1356, 6911, 9941, 10951	46.1, 1258, 2525, 3030, 8585, 11615, 12625	2010M01, 2020M06, 2022M01, 2023M01, 2023M08, 2023M10, 2023M12	Mean Med Abs Dev	Universal	Soft	Haar	2010M01–2024M11	EXC1_S

372.16, 813.15, 2069.15, 4079, 6657, 7707.15, 9457.15, 10157.15 , 10757.15 , 12057.15 , 12757.15	2274.2, 1088.97, 167.02, 2177, 4755, 5805, 7555.02, 8255.02, 8855.02, 10155.02 , 10855	70.69, 1256, 2512, 4522, 7100, 8150, 9900, 10600, 11200, 12500, 13200	2012M01, 2020M06, 2021M04, 2023M01, 2023M02, 2023M05, 2023M07, 2023M08, 2023M09, 2023M10, 2024M01	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2012M01– 2024M11	EXC2
250.0, 1700.0, 9762.5	2456.5, 506.5, 7556.0	2550.0, 4500.0, 12562. 5	2020M12, 2023M01, 2024M03	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2020M12– 2024M11	EXC3
379.63, 755, 2005, 4005, 6037, 8047, 11062, 12067	1872.34, 737.71, 512.2, 2512.28, 4544.28, 6554.28, 9569.28, 10574.2	115.37, 1250, 2500, 4500, 6532, 8542, 11557, 12562	2013M03, 2020M06, 2021M04, 2023M01, 2023M04, 2023M07, 2023M10, 2023M12	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2013M03– 2024M06	EXC4
124.28, 0.00, 181.91, 248.91, 315.13, 273.72	195.083, 70.803, 111.107, 178.107, 244.327, 202.917	69.68, 193.96, 375.87, 442.87, 509.09, 467.68	2012M02, 2013M06, 2016M02, 2016M03, 2016M05, 2016M06	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2012M02– 2017M08	EXC5
388.19, 241.53, 23.08, 527.03, 1700.71, 2320.91	600.75, 454.09, 189.48, 314.46, 1488.14, 2108.34	46.5, 193.16, 457.77, 961.72, 2135.4, 2755.6	2010M01, 2014M01, 2016M01, 2020M01, 2021M01, 2022M01	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2010M01– 2022M12	EXCEXP
390.66, 242.99, 23.22, 532.07, 1719.29, 2345.79	606.09, 458.42, 192.21, 316.63, 1503.85, 2130.35	46.65, 194.32, 460.53, 969.38, 2156.6, 2783.1	2010M01, 2014M01, 2016M01, 2020M01, 2021M01, 2022M01	Mean Med Abs Dev	Universal	Hard	Haar	2010M01– 2022M12	EXCIMP

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على EViews13

في سعري الصرف الرسميين EXC1_B و EXC1_S تظهر سبع نقاط مشتركة عند M01٢٠١٠ و M06٢٠٢٠ و M01٢٠٢٢ و M01٢٠٢٣ و M08٢٠٢٣ و M10٢٠٢٣ و M12٢٠٢٣، وتدرج القيم من ٤٥,٩ و ٤٦,١ في بداية العينة إلى ١٢٥٠٠ و ١٢٦٢٥ في M12٢٠٢٣، ما يشير إلى انتقال النظام من استقرار اسمي في بداية الفترة إلى قفزات كبيرة في السنوات الأخيرة وهو ما يؤكد نتائج القسم الأول من الدراسة أن سياسة تعدد أسعار الصرف المتبعة لم تحقق الأهداف المرجوة منها في تقارب أسعار الصرف المتعددة مع السعر الاسمي على الأجل الطويل. ظهور M06٢٠٢٠ ينسجم مع موجة ضغط قوية منتصف ٢٠٢٠ ارتبطت بتدهور التوقعات وتراجع موارد القطع وتوسع فجوة السوق الموازي، بينما ينسجم M01٢٠٢٢ مع موجة

صدّمت كلفة وتمويل وتضخم رفعت الطلب التحوطي على الدولار. كثافة القيم المتطرفة في ٢٠٢٣ تعكس تسارع اختلالات السيولة المحلية واتساع عدم اليقين وتزايد سلوك التحوط بالعملة الأجنبية، وهو ما يجعل التحرك في النشرات الرسمية أكثر قفزية. في EXC2 تظهر ١١ قيمة متطرفة من M01٢٠١٢ بقيمة ٧٠,٦٩ إلى M01٢٠٢٤ بقيمة ١٣٢٠٠ مع تجمع واضح في أشهر ٢٠٢٣، ما يعكس حساسية قناة الحوالات للصدّمت لأنها أداة مباشرة لجذب التدفقات الخارجية وتتأثر سريعاً بتغيرات الثقة والإجراءات التنظيمية. في EXC3 تظهر ثلاث نقاط عند M12٢٠٢٠ بقيمة ٢٥٥٠ و M01٢٠٢٣ بقيمة ٤٥٠٠ و M03٢٠٢٤ بقيمة ١٢٥٦٢,٥، ما يرجح أن تغييرات السعر هنا مرتبطة بقرارات إدارية كبيرة تأتي على شكل قفزات. في EXC4 تظهر نقاط بارزة في M10٢٠٢٣ و M12٢٠٢٣ بقيمة ١١٥٥٧ و ١٢٥٦٢، ما يربط الوسيط الرسمي مباشرة بذروة اضطراب ٢٠٢٣. وفي EXC5 تتكاثف القيم المتطرفة في M06٢٠١٦-2016M02 بقيمة تتراوح بين ٣٧٥,٨٧ و ٥٠٩,٠٩، ما ينسجم مع مرحلة اضطراب قوية في تلك الفترة قبل توقف هذه النافذة في ٢٠١٧. وفي قنوات التجارة EXCEXP و EXCIMP تظهر نقاط M01٢٠١٤ و M01٢٠١٦ و M01٢٠٢١ ثم M01٢٠٢٢ مع ارتفاعات واضحة، بما يعكس تشدد القيود وصعوبة تمويل المستوردات وتغير قواعد التسعير.

بناءً على التحليل السابق يمكن رفض فرضية العدم الثانية نتيجة وجود تباين في مصادر تقلبات أسعار الصرف وعبر قنوات تعدد أسعار الصرف المختلفة، كما يمكن رفض فرضية العدم الثالثة إذ تبين وجود فروق من حيث حجم التباين المفسر عبر الموجات أو الترددات.

٦- الاستنتاجات والتوصيات:

١- أظهرت نتائج منهج Frenkel and Razin وجود تعدد مرتفع لأسعار الصرف في سورية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٤، إذ بلغت علاوة تعدد أسعار الصرف بأعلى متوسط لدى سعر صرف البدلات الذي قارب ٢٧% في محاولة لزيادة الإيرادات الحكومية أعلى ما يمكن. بالمقابل أظهر سعراً صرف التجارة

^٤ في عام ٢٠٢٣ رفع مصرف سورية المركزي سعر صرف الحوالات عدة مرات بهدف تقريب السعر الرسمي من سعر السوق الموازي وجذب الحوالات عبر القنوات الرسمية. في تموز ٢٠٢٣ مثلاً جرى رفع سعر تسليم الحوالات إلى نحو ٩٩٠٠ ليرة للدولار بعد أن كان السعر في بداية العام قريباً من ٤٥٢٢ ليرة، وهو تغير كبير خلال فترة قصيرة.

^٥ تعزى القفزات الرئيسية في سعر صرف البدلات في سورية إلى قرارات إدارية غير مرجعية التسعير لا إلى تقلبات سوقية عادية فقط. فقد ارتبطت قفزة عام ٢٠٢٠ بتطبيق المرسوم رقم ٣١ وإصدار نشرة خاصة بالبدلات اليومية لاحتساب بعض بدلات خدمة العلم وفق سعر يحدده مصرف سورية المركزي. كما ارتبطت قفزة عام ٢٠٢٣ برفع سعر صرف الدولار في نشرة بدلات خدمة العلم من ٢٨٠٠ إلى ٤٥٠٠ ليرة، بالتزامن مع تعديل أسعار الصرف الرسمية ونشرات المصارف والحوالات. أما قفزة عام ٢٠٢٤ فتعود إلى اعتماد مستوى جديد لسعر البدلات بلغ ١٢٥٦٢,٥٠ ليرة، بعد إنهاء العمل بنشرة البدلات وربط آلية الاحتساب بنشرة المصارف، الأمر الذي أحدث انقطاعاً هيكلياً في السلسلة الزمنية وفسر ظهور قيم متطرفة في التحليل الإحصائي.

^٦ أظهرت سلاسل سعر صرف الصادرات والواردات في سورية قفزات واضحة في كانون الثاني ٢٠١٤، وكانون الثاني ٢٠١٦، وكانون الثاني ٢٠٢٢، نتيجة تغييرات إدارية في مرجعيات التسعير المستخدمة في التجارة الخارجية. ففي عام ٢٠١٤ ارتبطت القفزة بإعادة ضبط نشرات أسعار الصرف وآليات تعهد قطع التصدير والفواتير التجارية، بينما عكست قفزة عام ٢٠١٦ تصاعد الضغوط على الليرة ومحاولة المصرف المركزي تقليص الفجوة بين السعر الإداري والسعر الموازي. أما قفزة كانون الثاني ٢٠٢٢ فقد نتجت عن مضاعفة السعر الرسمي للدولار تقريباً من حدود ١٢٥٠-١٢٦٢ ليرة إلى ٢٥٠٠-٢٥٢٥ ليرة.

للسادات والمستوردات أقل علاوة سعر بالمتوسط والتي بلغت ١٢% في محاولة لدعم القطاع التجاري للتأثير على التضخم والاحتياطي الأجنبي قدر الإمكان.

٢- تؤكد النتائج أن تعدد أسعار الصرف في سورية خلال ٢٠١١ إلى ٢٠٢٤ لم يكن اختلافاً شكلياً بين نشرات متقاربة، بل بنية تسعير متعددة القنوات تولد فروقاً مستمرة في إشارات السعر وتعيد توزيع الطلب على القطع بحسب الغرض، وهو ما يجعل تقييم السياسة لا ينحصر في مستوى السعر بل في الفجوات بين النواذ وما تخلقه من حوافز مراجعة وتسعير تحوطي وتشوه تخصيص الموارد مما يعكس عدم قدرة هذه السياسة على تحقيق الأهداف المرجوة منها على الأجل الطويل.

٣- يظهر تحليل الموجات أن الجزء الأكبر من تقلبات معظم أسعار الصرف يتجمع في المقاييس المتوسطة والطويلة لا في المدى القصير، ما يعني أن عدم الاستقرار يرتبط بصدمات ممتدة وتبدلات هيكلية في توافر القطع وتوقعات التضخم وقدرة القنوات الرسمية على الدفاع عن سعر مرجعي، لذلك تتخذ حركة الأسعار شكل موجات طويلة من إعادة التسعير بدل اهتزازات عابرة.

٤- تختلف ديناميكية كل نافذة ضمن نظام تعدد الأسعار بحسب وظيفتها، فالقنوات الإدارية وشبه الرسمية مثل الحوالات والتبدلات تتأثر بقوة بالقيود والحوافز وتبدلات الثقة فتظهر لديها مساهمة مرتفعة للمقاييس الطويلة، بينما تحافظ القنوات الرسمية على نمط اللحاق المتأخر باتجاهات السوق عبر تعديلات متراكمة، وهذا يجيب عملياً عن سؤال الفروق الإحصائية بين الأسعار من خلال اختلاف مصادر التباين عبر المقاييس.

٥- تحدد القيم المتطرفة وتواريخ الصدمات أن اتساع الفجوات السعرية يحدث على شكل قفزات مرتبطة بلحظات ضغط وتمويل وتغير قواعد التسعير، ما يعني أن سياسة تعدد سعر الصرف تعمل كاستجابة قصيرة الأفق لإدارة الندرة لكنها تنتج آثاراً تراكمية طويلة الأجل على الاستقرار عبر ترسيخ التوقعات التضخمية وتوسيع عدم اليقين، وبالتالي فإن أي نجاح جزئي في إدارة التدفقات لا يلغي تكاليف التشوهات الهيكلية ما لم تترافق السياسة مع مسار موثوق لتقليص الفجوات بين النواذ.

٦- توصلت الدراسة أن سياسة تعدد سعر الصرف المعتمدة في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٤ لم تحقق الأهداف المطلوبة على الأجل الطويل بسبب عدم ضيق الفجوة السعرية أو علاوة سعر الصرف بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف الأخرى، لكن حققت على الأجل القصير بضعة أهداف كان أهمها إدارة الندرة من القطع الأجنبي المتوفر لدى الدولة.

التوصيات:

١- على مصرف سورية المركزي إجراء دراسة تقييمية مستمرة إذا ما تم الاعتماد على هذه السياسة مستقبلاً لأنها تمثل حلاً مؤقتاً لمواجهة الضغوط الاقتصادية وتتيح بعض المرونة في إدارة السياسة النقدية، إلا أنها في الوقت ذاته تخلق تشوهات هيكلية وتشجع على المضاربات، إضافة إلى أنها غير كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل كما أظهرت تقييمات أسعار الصرف المتعددة.

٢- إجراء إصلاحات هيكلية أكثر شمولية، وربطها مع إصلاحات واسعة على الصعيد النقدي والمالي من أجل تعزيز الثقة في العملة المحلية وتحقيق استقرار حقيقي طويل الأجل في السوق. لأن تطبيق

أسعار صرف متعددة دون الأخذ بالحسبان الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي ترافقها لن تسهم في الحصول على النتائج المرجوة.

٣- صدر قرار المصرف المركزي رقم ٢٣٠ تاريخ ٢٣ آذار من عام ٢٠٢٥ القاضي بتوحيد نشرات أسعار الصرف الصادرة عن المصرف المركزي، وفي نيسان من عام ٢٠٢٦ أصدر المركزي نشرة أسعار المصارف. توصي الدراسة بضرورة التعامل بحذر مع إصدار مصرف سورية المركزي في نيسان ٢٠٢٦ لنشرة سعر صرف المصارف ضمن هامش حركة سعري قدره ١٥%، لأن هذا الإجراء قد يشير إلى عودة محتملة لبعض مظاهر تعدد أسعار الصرف إذا لم يندرج ضمن إطار انتقالي واضح ومعلن. لذلك ينبغي على القائمين على إدارة سياسة سعر الصرف في سورية إجراء تقييم شامل للمستجدات الاقتصادية والنقدية التي شهدتها الاقتصاد السوري بعد مرحلة التحرير، ولا سيما ما يتعلق بمستويات الثقة بالليرة، وحجم الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وتدفقات الحوالات، واحتياجات تمويل التجارة الخارجية. كما تؤكد الدراسة أن إصلاح نظام سعر الصرف يجب أن يتجه نحو آلية أكثر توحيداً وشفافية ومرونة، بدلاً من العودة إلى نظام تعدد أسعار الصرف الذي لم يحقق النتائج الإيجابية المرجوة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠٢٤، وأسهم في تعميق التشوهات السعرية، وتوسيع فرص الريع والمضاربة، وإضعاف كفاءة تخصيص الموارد.

٤- نقترح مستقبلاً بدراسة انعكاس تعدد أسعار الصرف في سورية على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

٥- اقتراح دراسات مستقبلية تعمل على اختيار نظام الصرف الأمثل لسورية بعد التحرير.

المراجع

١. عبد زيار، محمد فرحان؛ اسماعيل، ظيف ربيع. 2021. أثر الأزمات في تقلبات أسعار الصرف بالتطبيق على الأزمة الاقتصادية الأمريكية لعام 2008- قسم العلوم المالية والمصرفية- جامعة الموصل.
2. ADAMS, C., GREENWOOD, J. 1985. *Dual exchange rate systems and capital controls: An investigation. Journal of international economics, V. 18, N¹⁻², 43-63.*
3. ADEBAYO, T. S., MEO, M. S., EWEADE, B. S., & ÖZKAN, O. 2024. *Analyzing the effects of solar energy innovations, digitalization, and economic globalization on environmental quality in the United States. Clean Technologies and Environmental Policy, V. 26, 4157-4176.*
4. EL-ERLAN, M. A. 1994. *Multiple Exchange Rates: The Experience in Arab Countries. Finance and Development, V. 31, 29-29.*
5. FAN, E. 2004. *A Note on Dual/Multiple Exchange Rates, Asian Development Bank, N. 26.*
6. FRENKEL, J. A., & RAZIN, A. 1985. *Aspects of Dual Exchange-rate Regimes. IIES, institute international economic studies, university of Stockholm, paper number. V.335.*
7. FRENKEL, J. A., & RAZIN, A. 1986. *The limited viability of Dual Exchange Rates regimes. National Bureau of Economic Research, Working Paper N. 1902. Cambridge.*
8. GARDIN, V. 1958. *Effects of Multiple Exchange Rates. Weltwirtschaftliches Archiv, 176-219*

9. GHEI, N., & KIGUEL, M. A. 1992. *Dual and multiple exchange rate systems in developing countries: Some empirical evidence*, N. ⁸⁸¹. The World Bank.
10. HORI, M; WONG, C. 2008. *Efficiency Costs of Myanmar's Multiple Exchange Rate Regime*, International Monetary Fund, WP/08/199.
11. IMF, 2023. *Guidance Note for the Find's Policy on Multiple Currency Practices*. Washington, D.C.
12. IMF. 2009. *Selected decisions and selected documents of the International Monetary Fund. 1st, 1962*, Washington, D.C.
13. IMF. 2019. *IMF Executive Board Reviews Multiple Currency Practices Policy and Considers Reforms*, Washington, D.C. 20431 USA.
14. KIGUEL, M., & O'CONNELL, S. A. 1995. *Parallel exchange rates in developing countries*. *The World Bank Research Observer*, V.10, N.¹, 21-52.
15. KUBO, K. 2013. *Sources of fluctuations in parallel exchange rates and policy reform in Myanmar (IDE Discussion Paper N. ³⁸⁸)*. Institute of Developing Economies (IDE-JETRO).
16. LIZONDO, J. S. 1985. *Unifying multiple exchange rates*. *Finance and Development*, V. 22, N.⁴, 23-24.
17. PRECIVAL, B; WALDEN, T. *Wavelet methods for time series analysis*. Cambridge University Press.
18. REINHART, C.M; ROGOFF, K.S. 2004. *The modern history of exchange rate arrangements: A reinterpretation*. *The Quarterly journal of Economics*. V. 119, N. ¹, 1-48.
19. SHERWOOD, J. 1956. *Revenue features of multiple exchange rate systems: some case studies*. *Staff Papers-International Monetary Fund*, V. 5, N. ¹, 74-107.

المواقع الإلكترونية:

[/https://cb.gov.sy](https://cb.gov.sy)